مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: تأثير الفكر السياسي في حقوق الإنسان
اسم الكاتب: م.م محمد حازم حامد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/426
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact of Political Thought on Human Rights

a.t. mohammed hazm hamd

college of political science/ university of mosul

mohammedhazm@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.30907/jj.v0i62.601

Receipt **Receipt date:19/11/2020 acceptance date:10/1/2021 Publishing date: 31/12/2021**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

Human rights are one of the basic concepts of modern and contemporary times, and political thought as the origin of political science and its source of knowledge have impact in this science and its branches and topics, including the subject of human rights, as the research shows that political thought has a profound influence on human rights and in a comprehensive way, theoretically based on theoretical, legal formulation and cultural interpretation, and the academic work required the division of research into three sections, the first: the intellectual roots of the origin of human rights, the second section addresses the impact of political thought in the formulation of human rights, and the third section is entitled: The Influence of Political Thought in the Interpretation of Human Rights.

Keywords: human rights, political thought, influence.

تأثير الفكر السياسي في حقوق الإنسان

م.م. محمد حازم حامد

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

mohammedhazm@uomosul.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/١١/١٩ تاريخ قبول النشر:٢٠٢١/١/١٠ تاريخ النشر:٢٠٢١/١٢/٣١

الملخص:

تعد حقوق الإنسان من المفاهيم الأساسية في العصر الحديث والمعاصر، والفكر السياسي بوصفه أصل علم السياسة ومنبعه المعرفي تأثير في هذا العلم وفروعه وموضوعاته ومنها موضوعة حقوق الإنسان، إذ يُظهر البحث أن للفكر السياسي تأثير بالغ في حقوق الإنسان وبصورة شاملة، تأسيساً نظرياً وصياغة قانونية وتفسيراً ثقافياً، واقتضى العمل تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، الأول: الجذور الفكرية لنشأة حقوق الإنسان، المبحث الثاني: تأثير الفكر السياسي في صياغة حقوق الإنسان، أما الثالث فجاء بعنوان: تأثير الفكر السياسي في تفسير حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، الفكر السياسي، التأثير.

المقدمة:

تشكل حقوق الإنسان، موضوعاً رئيساً في العصر الحديث والمعاصر، وأصبحت قضية الدول والمجتمعات؛ لما لها من أهمية بالغة في حياة الإنسان والمجتمع، فلا يمكن للإنسان أن يعيش دون توافر حقوقه وحرياته الأساسية، التي تعد حقوقاً له، وواجبات على النظام السياسي الذي يحكمه أن يوفر له هذه الحقوق فضلاً عن صيانتها وحمايتها.

وتعد حقوق الإنسان حقلاً علمياً مندرجاً في العلوم الإنسانية، لا سيما علم السياسة والقانون، وإن كانت هي أقرب علمياً وفكرياً لعلم السياسة؛ لأن القانون يهتم بحقوق الإنسان من الناحية القانونية البحتة فقط، أما علم السياسة لا سيما الفكر السياسي فيهتم بها من ناحية شاملة وفي أبعادها كافة، فعلم السياسة يتناول موضوعة حقوق الإنسان من حيث الجذور الفكرية، والتطورات التاريخية، والتأثيرات السياسية، والتفسيرات الثقافية والحضارية، فضلاً عن الجانب القانوني والضمانات اللازمة.

وللفكر السياسي بوصفه أصل علم السياسة ومنبعها المعرفي، تأثير في هذا العلم وفروعه موضوعاته، ومنها موضوعة حقوق الإنسان، فلا يمكن دراسة حقوق الإنسان وفهما دون دراسة الفكر السياسي الذي أسسها وصاغها وفسرها، فهذه الحقوق نشأت وتطورت في ظل الفكر السياسي، ولا وجود لها من دونه؛ لأنها نتيجة من نتائجه.

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من تناوله موضوعة فكرية مهمة في العصر الحديث والمعاصر ألا وهي حقوق الإنسان، وكيفية تأثير الفكر السياسي فيها من حيث الجذور والصياغة والتفسير، بصورة نظرية مجردة، تبين إن حقوق الإنسان هي متغير تابع، لمتغير مستقل هو الفكر السياسي.

- **إشكالية البحث:**

يحاول البحث الإجابة عن سؤال مركزي: ما هو تأثير الفكر السياسي في حقوق الإنسان، من حيث الجذور الفكرية والصياغة القانونية والتفسير الثقافي.

- **فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن للفكر السياسي تأثير بالغ في حقوق الإنسان، نشأة وصياغة وتفسيراً.

- **منهج البحث:**

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، وبناءً على فرضيته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في بحث تأثير الفكر السياسي في حقوق الإنسان.

- **هيكلية البحث:**

انتظم البحث في ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، المبحث الأول: الجذور الفكرية لنشأة حقوق الإنسان، المبحث الثاني: تأثير الفكر السياسي في صياغة حقوق الإنسان، المبحث الثالث: تأثير الفكر السياسي في تفسير حقوق الإنسان.

المبحث الأول

الجذور الفكرية لنشأة حقوق الإنسان

تعود الجذور الفكرية لأية موضوعة من موضوعات علم السياسة إلى الفكر السياسي؛ لأنه أصل علم السياسة ومنبعه المعرفي، فهو ساهم علمياً وأصَّل فكرياً وبنى نظرياً لكل فروع علم السياسة واختصاصاته وموضوعاته، ومنها موضوعة حقوق الإنسان، التي تحظى بمكانة فائقة في العصر الحديث والمعاصر، إذ أصبحت قضية الدول والمجتمعات، فهي بدأت بوصفها أفكاراً ونظريات سياسية طرحها مفكرون سياسيون، ومن ثم انتقلت إلى ميدان التطبيق والممارسة، لهذا فإن حقوق الإنسان تعد موضوعاً فكرياً أصيلاً.

والجذور الفكرية لحقوق الإنسان في العصر الحديث والمعاصر ترجع إلى الفكر السياسي الغربي وبالتحديد الأوروبي؛ لأن المفكرين السياسيين الأوربيين طرحوا نظريات وأفكاراً وآراءً عدة حول الإنسان وحقوقه وحرياته، ساهمت في نشر الوعي بحقوق الإنسان، وكانت بمثابة

مرجعية فكرية نتج عنها نشوء حقوق الإنسان بصورتها الحديثة والمعاصرة؛ فهذه الحقوق جذورها فكرية؛ لأنها بدأت بوصفها أفكاراً سياسية، ثم تطورت شيئاً فشيئاً مع تطور حركة المجتمع.

فالأساس النظري لحقوق الإنسان في العصر الحديث والمعاصر يتجسد بالأفكار والنظريات السياسية الغربية التي طرُحت في أوربا ضمن عصر النهضة وفلسفة الأنوار والنزعة الإنسانية، فهذه الأفكار الكبيرة انتجت نظريات واطروحات سياسية أسست لحقوق الإنسان ونظَّرت لها، لاسيما نظريات (الحقوق الطبيعية، العقد الاجتماعي)، فهذه الأفكار والنظريات والفلسفات مجتمعة هي التي صاغت الأساس النظري والفكري لحقوق الإنسان واعطت للإنسان قيمة وأولوية، وقيدت الحكم المطلق الذي ينتهك الحقوق، وبهذا تطورت حقوق الإنسان من الحقوق الطبيعية إلى حقوق الإنسان، وبهذا أصبحت ثقافة وممارسة [١].

وسيتم تناول هاتين النظريتين، ودورهما في نشأة حقوق الإنسان، وعلى النحو الآتي:

أولاً: نظرية الحقوق الطبيعية (القانون الطبيعي)

ظهرت نظرية الحقوق الطبيعية في أوربا في القرن السابع عشر الميلادي، ومن أبرز رواد هذه النظرية، المفكرين **(هوغو غروسيوس، صامويل بوفندورف)**، تنادي هذه النظرية بحقوق الأفراد التي هي موجودة بالفطرة، وهي حقوق ضرورية وثابتة لجميع البشر دون تفرقة بينهم، يستنتجها العقل الإنساني من الطبيعة الإنسانية وحالة الفطرة التي عاشتها البشرية، وينبغي على السلطة (الدولة) أن تلتزم بهذه الحقوق وتحافظ عليها، وعندما تشرع القوانين يجب أن تكون هذه القوانين متوافقة مع الحقوق الطبيعة ولا تخالفها، وهكذا تكون الحقوق الوضعية متناغماً مع الحقوق الطبيعية، وبهذا تكتسب الحقوق الطبيعية والحقوق الوضعية الصفة العقلانية [٢].

فنظرية الحقوق الطبيعية، ترى أن حقوق الإنسان هي بالأصل حقوق طبيعية لصيقة بطبيعة الإنسان، تثبت للناس بسبب انسانيتهم، بموجب القانون الطبيعي وبالنتيجة هي ليست هبة من السلطة السياسية (الدولة) أو أية جهة أخرى، بل هي في النشأة والوجود سابقة عليها، وعلى المجتمع أيضاً، لذلك لزاماً على الدولة والمجتمع الاعتراف بهذه الحقوق والتسليم بها وحمايتها

وصيانتها وتوفير آليات وسبل ممارستها بكل حرية؛ فهذه الحقوق لا تقبل التنازل أو التراخي [٣]، ومهمة المفكر السياسي هي اكتشاف هذه الحقوق وبيانها وتجسيدها، وليس إنشاء هذه الحقوق أو إيجادها؛ لأنها موجودة أصلاً، وتستمد ذاتيتها من الطبيعة [٤].

والقانون الطبيعي انفصل عن القانون الإلهي (الكنسي)، وهكذا تصبح السلطة مؤسسة عَلمانية لا تحتاج إلى الدين للحصول شرعيتها، بل تستمد شرعيتها من المجتمع بموجب القانون الطبيعي، عندما تحافظ على الحقوق والحريات الطبيعية، وبذلك جرى الترابط بين القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية لتكون شيئاً واحداً، وعلى السلطة ضمان ممارسة الإنسان والمجتمع لهذه الحقوق بصورة تامة [٥]، فالحقوق الطبيعية ليس مصدرها إلهياً وإنما طبيعياً، وهذه الحقوق ثابتة لا تغيير أو تتعدل شأنها شان العقل والطبيعة، وينبغي أن تكون الحقوق الوضعية متوافقة مع الحقوق الطبيعية [٦].

ولم يكن العقل وسيلة لمعرفة القانون الطبيعي واكتشاف الحقوق الطبيعية فقط، وإنما لمعرفة الإنسان وطبيعته بصورة عامة أيضاً، وهكذا فإن العقل اكتشف الحرية التي كان الإنسان يتمتع بها في حالة الطبيعة، وسيصل في النهاية إلى إقرار الحقوق الطبيعية الملازمة لطبيعة الإنسان، وبهذا تأسست حقوق الإنسان على مبدأ الحرية اللصيقة بكيان الإنسان [٧].

ثانياً: نظرية العقد الاجتماعي

ظهرت هذه النظرية في أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي، ومن أبرز رواد هذه النظرية المفكرين السياسيين **(توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو)** الذين كانوا من أكثر المفكرين اهتماماً بحقوق الإنسان، والفكرة المركزية فيها تتلخص بالتعاقد بين (الأفراد والحاكم) – ماعدا (هوبز) لا يعد الحاكم طرفاً بالعقد- الذين عاشوا حياة بدائية (طبيعية) تمتعوا فيها بحقوق وحريات، وبغية تنظيم حياتهم وحمايتهم قرروا الانتقال إلى حياة اجتماعية (مدنية)، بموجب عقد تنازلوا فيه عن جزء من حقوقهم وحرياتهم للهيئة التي ستتولى حكمهم والحفاظ على حقوقهم (الدولة)، وهكذا أوجد المفكرون تفسيراً عَلمانياً للدولة بعيداً عن الكنيسة ونقضاً فكرياً

لنظرية الحق الإلهي، أساسه الفرد الذي كان طرفاً في العقد، بهدف تحديد سلطة الحاكم المطلقة والتأكيد على حقوق الفرد وحرياته الأساسية، وهذه النظرية تتكامل مع نظرية الحقوق الطبيعية؛ لأنه إذا وُجدت حقوق طبيعية للإنسان، فلا بد من سلطة (دولة) للحفاظ على هذه الحقوق وصيانتها، وضمان التمتع بها وممارستها [٨].

فنظرية العقد الاجتماعي تقوم على افتراضين أساسيين: أولهما: وجود الأفراد سابق على وجود الدولة، إذ كانوا يعيشون حالة الطبيعية ولديهم حقوق ومساواة طبيعية بموجب القانون الطبيعي، وثانيهما: إن هؤلاء الأفراد هم من أنشاؤوا الدولة عن طريق عقد اجتماعي؛ فتأسيس الدولة أمر اختياري لصيانة حقوق الأفراد وتحقيق مصالحهم، وبذلك تلاشت نظرية الحق الإلهي [٩]، وترتبط فكرة حقوق الإنسان في العقد الاجتماعي، بأن العقد وفقاً لـ (لوك، روسو) لا يستمر إلا إذا ضمن الحقوق لا سيما الحرية والمساواة والملكية عن طريق محافظة كل طرف على التزاماته وتعهداته، وإلا انفسخ العقد؛ لأن الغرض من العقد هو صيانة حياة الإنسان والمحافظة على حقوقه [١٠].

إذ أشار **(توماس هوبز)** إلى أن هدف الأفراد من العقد الاجتماعي هو التخلص من حالة الطبيعة السيئة التي كانت حالة حرب بين الإنسان وأخيه الإنسان؛ بسبب الفوضى وسيطرة الأهواء وغياب النظام، فقوانين الطبيعة وإن كانت تضمن العدالة والمساواة لكنها تفتقد لسلطة تطبقها على الجميع، فقرر الأفراد التنازل عن حقهم في حكم أنفسهم إلى رجل عن طريق عقد أبرموه بينهم، بهدف حكمهم وتنظيم حياتهم وحمايتهم ضد الاعتداءات الداخلية والخارجية، أي المحافظة على حق الحياة وتحقيق الأمن والسلام والحماية، وهذه السلطة المعطاة للحاكم مطلقة؛ لتمكينه من القيام بواجباته؛ فغاية الأمن والسلام تحتاج إلى وسيلة الحكم المطلق [١١]، وفي الحقيقة فإن السلطة المطلقة هي بالضد من حقوق الإنسان، لكنه يعتقد إن تحقيق حقوق الإنسان الأساسية من الحياة والأمن والسلام لن تتم إلا بحكم مطلق؛ ويبدو السبب في ذلك ما شهده عصره ودولته (بريطانيا) من حروب ونزاعات وفوضى في الداخل والخارج.

أما **(جون لوك)** فيذكر: إن حقوق الإنسان كانت موجودة في حالة الطبيعة بموجب القانون الطبيعي، فكل إنسان يولد حراً متمتعاً بالحقوق الطبيعية كلها لا سيما حق الحياة والحرية والمساواة والملكية الفردية والمصير، ولديه من القوة ما يكفي لحماية حقوقه ضد أي اعتداء، فضلاً عن امتلاكه سلطة تنفيذ القانون الطبيعي وتحديد العقوبة ضد المجرم، لكن للتخلص من حالة الفوضى وصعوبة المحافظة على الحقوق ومغادرة حالة الحرب المحتملة وتشريع قوانين ثابتة، قرر الأفراد الدخول في عقد اجتماعي لتأسيس المجتمع المدني (السياسي) والتنازل عن السلطة (التشريعية بضمنها القضائية والتنفيذية) للحكومة، التي ستتولى حكم الأفراد والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم، بموجب القانون معتقداً أن الحكم المطلق لا يتوافق مع الطبيعة البشرية [١٢]، وهكذا فإن فالدولة تأسست بهدف توفير الحقوق والحريات وضمانها وتنميتها ليعيش المجتمع المدني بكرامة وسعادة وسلام، وتقع (الحياة، الحرية، الصحة، الملكية الفردية) في مقدمة الحقوق التي يجب على الحاكم المدني أن يحافظ عليها، وأن يعاقب من يحاول الاعتداء على هذه الحقوق وفقاً للقوانين [١٣].

وفيما يتعلق برؤية **(جان جاك روسو)** للعقد الاجتماعي وكيفية تأسيس حقوق الإنسان، فيعتقد أن الأفراد في حالة الطبيعة ولدوا كلهم أحراراً ومتساويين، لا يتنازلون عن حريتهم إلا لمصلحة، لكنهم أدركوا أن حياتهم وحقوقهم في خطر؛ بسبب حالة الطبيعة، فقرروا التعاون والاتحاد فيما بينهم عن طريق ابرام عقد يتنازل بموجبه كل فرد عن حقوقه إلى الجميع (الإرادة العامة) التي تتولى حكم الأفراد وتحافظ على حقوقهم وتنظمها [١٤]، فالإرادة العامة هي الدولة (صاحبة السيادة)، أما الأعضاء فهم الشعب (المواطنون) وهم مشاركون في السيادة، وهكذا انتقلوا من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، وأصبح واجباً على الإرادة العامة أن تحمي الحقوق وتدافع عنها ضد أي اعتداء لا سيما حق الحرية والمساواة، والغاية من تأسيس الدولة تحقيق الخير المشترك للمجتمع [١٥]، فلا حرية ولا أمان لأي مواطن إذا زالت القوانين أو الدولة [١٦].

إن حقوق الإنسان يُراد بها المبادئ والقيم التي تحفظ حياة الإنسان وتحمي آدميته وتصون كرامته، والهدف منها هو تنمية العقل وغرس القيم الفاضلة لا سيما العدل والحرية والديمقراطية وتكوين المواطنة أي معرفة الحقوق والواجبات [١٧]، وهذا كله متعلق بالفكر السياسي، بل لا يمكن تحقيقه بدون فكر سياسي ينظمه علمياً ويؤصله فكرياً ويبنيه نظرياً.

لهذا فإن حقوق الإنسان تطورت نتيجة للأفكار السياسية الغربية، فالفكر السياسي الليبرالي أكد على الحقوق الفردية (الحقوق المدنية والسياسية) واعطاها الأولوية الفكرية، وهكذا تدخلت الدول الليبرالية لإقرار هذه الحقوق وضمانها دستورياً، فظهرت قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية والحريات العامة والحق في المعارضة وحرية التعبير والمجتمع المدني، في حين ركز الفكر السياسي الاشتراكي على الحقوق الجماعية (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، واعطاها الأولوية الفكرية، وهكذا تدخلت الدول الاشتراكية لإقرار هذه الحقوق وضمانها دستورياً، فظهرت قوانين الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والعدالة الاجتماعية، ومجانية التعليم، وتكوين النقابات والاتحادات العمالية [١٨].

المبحث الثاني

تأثير الفكر السياسي في صياغة حقوق الإنسان

جرى العرف بتقسيم حقوق الإنسان على ثلاثة أجيال، الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية، والجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والجيل الثالث: الحقوق التضامنية (الحق في بيئة نظيفة، الحق في السلام، الحق في التنمية)، لكن ليس لهذا التقسيم أساس علمي يستند عليه؛ لأن فكرة التقسيم هي التفاوت الزمني في الاهتمام الدولي بحقوق دون الأخرى، لكن هذا يتعارض مع شمولية الحقوق وضرورة عدم التمييز بينها أو تجزئتها؛ لأن العلاقة متلازمة بينها، فضلاً عن أن الاهتمام الدولي كان بالحقوق كلها، اعترافاً وضماناً [١٩]، لكن مع هذا، لا بد من تصنيف حقوق الإنسان، فهي مقسمة على نوعين: الحقوق الفردية (مدنية وسياسية)، والحقوق الجماعية (اقتصادية واجتماعية وثقافية).

وأساس تقسيم حقوق الإنسان على أنواع هو سياسي وفكري، يعود إلى الحرب الباردة والصراع الفكري بين المنظومة الليبرالية والمنظومة الاشتراكية، إذ برزت خلافات جوهرية حول الأساس الفكري الذي يمكن الاعتماد عليه للمطالبة بالحقوق وأي حقوق لها الأولوية؟، فالمفاهيم الليبرالية لحقوق الإنسان نشأت وتطورت في ظل الفكر السياسي الليبرالي الغربي الذي يرى ترجيح الحقوق المدنية والسياسية (الحقوق الفردية) على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحقوق الجماعية)، أما المفاهيم الاشتراكية لحقوق الإنسان فقد نشأت وتطورت في ظل الفكر السياسي الاشتراكي الغربي الذي يرجح الحقوق الجماعية على الحقوق الفردية [٢٠].

وهكذا، فإن هناك تناقضاً بين الفكرين السياسيين الليبرالي والاشتراكي، في نظرتهما لحقوق الإنسان، فالفكر السياسي الليبرالي يستند على الفردية في تنظيره لحقوق الإنسان، وتقديم المصلحة الفردية على مصلحة المجتمع، وتحقيق مصلحة الطبقة البرجوازية بالأساس استناداً على الرأسمالية، أما الفكر السياسي الاشتراكي فيستند على المجتمع في تنظيره لحقوق الإنسان، وتقديم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد، وتحقيق مصلحة الطبقة العمالية استناداً على إلغاء الملكية الخاصة (التأميم) [٢١].

وهذا الأمر بدى جلياً في فترة الحرب الباردة، وانعكس على الصياغة القانونية لحقوق الإنسان، فعندما شرعت الأمم المتحدة في تحويل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى اتفاقية ملزمة، حدث انقسام فكري وسياسي بين ممثلي الدول في الجمعية العامة بشأن جمع الحقوق كلها (الفردية والجماعية) في اتفاقية واحدة، والسبب أيديولوجي؛ لأن الدول الليبرالية أكدت أهمية الحقوق المدنية والسياسية وضرورة حمايتها وعدم تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما الدول الاشتراكية أصرت على ضرورة تقنين هذه الحقوق ووضع آليات حمايتها، وبعد سياسة التوافق توصلوا إلى فصل هذه الحقوق في اتفاقيتين مستقلتين اعتمدتهما الجمعية العامة في الجلسة نفسها، وهما: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ [٢٢].

صحيح أنه بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، دعت الأمم المتحدة إلى ضرورة وحدة حقوق الإنسان (الفردية والجماعة) وعدم جواز تجزئتها؛ لأنها حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، لذلك على الدول التعامل مع حقوق الإنسان على إنها واحدة [٢٣]، لكن هذا من الناحية القانونية، أما من الناحية الفكرية والسياسية فالتقسيم والأولوية ما زال موجوداً وسيبقى كذلك؛ لأنه نتيجة لعقيدة (أيديولوجية) نابعة من فكر سياسي.

وفي الصياغة القانونية لحقوق الإنسان تبرز قضية فكرية مركزية، تتعلق بالمرجعية الفكرية لحقوق الإنسان، إذ لا يمكن أن تكون حقوق الإنسان بدون مرجعية تستند إليها وتنطلق منها، الأمر الذي يبرهن تأثير الفكر السياسي في صياغة حقوق الإنسان؛ لأن الفكر السياسي الغربي جعل مرجعيته في حقوق الإنسان عقلية مطلقة تتجاوز سلطة الدين والكنيسة، ومن هذه المرجعية أسس الفكر السياسي الغربي حقوق الإنسان، أي جعل العقل مرجعاً وحكماً على حقوق الإنسان، وهذه هي الفكرة الرئيسة في فلسفة حقوق الإنسان [٢٤]، وهذا يتناقض مع المرجعيات الفكرية للأفكار السياسية الأخرى، ومنها الفكر السياسي الإسلامي الذي تكون مرجعيته في حقوق الإنسان مرجعية شرعية، لا تُغفل العقل ودوره لكن في إطار الشريعة وحدودها.

وفي الحقيقة فإن الأفكار السياسية الأخرى (الفكر السياسي الإسلامي، الفكر السياسي الصيني، الفكر السياسي الياباني، الفكر السياسي الهندي) وغيرها، لديها رؤية تجاه موضوعة حقوق الإنسان أيضاً، لكن لكونها أفكار غير مؤثرة في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) أو أنها سياسياً انخرطت تحت الفكر الليبرالي أو الاشتراكي، فإنها لم تساهم في صياغة حقوق الإنسان في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإنما كانت لرؤيتها الفكرية تأثير في الرفض والتحفظ على بعض المواد القانونية التي تتعارض مع ثقافتها وفكرها السياسي.

ومما يدلل على تأثير الفكر السياسي في الصياغة القانونية لمنظومة حقوق الإنسان، هو أن التشريعات القانونية العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان استمدت غالبية الحقوق والحريات من نظرية الحقوق الطبيعية (القانون الطبيعي) التي أنتجها الفكر السياسي الغربي الحديث [٢٥]، في

حين استمدت التشريعات القانونية الإسلامية لحقوق الإنسان الحقوق والحريات من الفكر السياسي الإسلامي، وهكذا في بقية التشريعات القانونية للأفكار السياسية الأخرى.

ومن المعلوم إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ من الأمم المتحدة يعد أول وثيقة عالمية حول حقوق الإنسان، انبثقت من المنظومة الفكرية الغربية، فهو يتمتع بسبق تأريخي، وقد أثر في الإعلانات والاتفاقيات والمعاهدات العالمية والإقليمية المختصة بحقوق الإنسان التي صدرت بعده، لهذا يعد معياراً وأساساً للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان [٢٦]، إذ اقتبست من نصوصه أو أكدت الحقوق نفسها التي تناولها، وهذا يبين تأثير الفكر السياسي في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أي في منظومة حقوق الإنسان الدولية.

فقد أخذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالحقوق التي تناولها المفكرون الغربيون في نظرية العقد الاجتماعي؛ لأن هذا الإعلان أكد الحقوق نفسها التي تناولها **(جون لوك)**، إذ جاء في المادة (٣)، حق الإنسان في الحياة والحرية، كما جاء حق المساواة بين الناس أمام القانون في المادة (٧)، وتضمنت المادة (١٧) حق التملك للإنسان بمفرده أو بالاشتراك مع غيره [٢٧]، كما أخذ هذا الإعلان، بالحقوق الطبيعية التي أكدها **(توماس هوبز)**، إذ تضمن حق الحياة وحق الأمن وحق السلام وحق الحماية [٢٨]، فضلاً عن مقولة **(جان جاك روسو)** حول الحرية والمساواة البشرية، إذ جاء في المادة الأولى من الإعلان: " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء" [٢٩].

المبحث الثالث

تأثير الفكر السياسي في تفسير حقوق الإنسان

تفسير حقوق الإنسان وبيان ماهيتها ومفاهيمها مرتبط بالفكر السياسي، إذ لا يوجد اتفاق بين الباحثين والمختصين والمفكرين السياسيين حول مفهوم حقوق الإنسان؛ فليس هنالك تعريف جامع مانع وإنما هناك تعدد واختلاف في مدلولات هذا المفهوم، تبعاً لتعدد التوجهات الفكرية والسياسية والحضارية والثقافية واختلافها بين الباحثين والمختصين والمفكرين، كما أن الاختلاف العقائدي (الايديولوجي) يفرض اختلافاً في دلالات مفهوم حقوق الإنسان، فمثلاً دلالات

هذا المفهوم في الفكر السياسي الاشتراكي تختلف عن دلالاتها في الفكر السياسي الليبرالي، وهكذا في بقية الأفكار السياسية الأخرى [٣٠]، بسبب اختلاف الفكر السياسي الاشتراكي عن الفكر السياسي الليبرالي في الأسس والمنطلقات ونظرتهم للإنسان والكون والحياة.

إن حقوق الإنسان على اختلاف أنواعها وتعدادها، لا تُترك فوضى دون أن تُضبط فكرياً وسياسياً ومؤسساتياً، إذ يتدخل النظام السياسي فيها من حيث تنظيمها وتنسيقها وتفسيرها والأولوية فيها، ويثبت ذلك في الدستور، والسبب في ذلك كون هذه الحقوق متناغمة مع ثقافة المجتمع ومعتقداته وقيمه ومبادئه من ناحية، ومع متطلبات النظام السياسي من ناحية ثانية، وكل ذلك يجري وفقاً للعقيدة (الأيديولوجية) السياسية التي يؤمن بها النظام السياسي ويتبناها، فالسلطة السياسية تتحكم في حقوق الإنسان [٣١]، بل إن هذه الحقوق لا تكون ذات فائدة وفاعلية إلا إذا كانت ذات مضمون سياسي؛ لأنها حقوق للناس وهؤلاء الناس يعيشون في حكم دولة، فينبغي على هذه الدولة أن تحمي هذه الحقوق وتضمنها وتفسرها [٣٢]، وفقاً لفكرها السياسي الذي تتبناه.

وهكذا يتضح جلياً، إن حقوق الإنسان مرتبطة بالفكر السياسي في تفسيرها وشرحها بدءاً من مفهومها؛ لأنها متعلقة بالإنسان وثقافته وحضارته، فمن ضمن خصائص حقوق الإنسان، خصيصة (النسبية): يُقصد بالنسبية في مجال حقوق الإنسان أن هذه الحقوق تتباين وتختلف في أشكالها وفي طبيعة فهمها وتفسيرها من مجتمع لآخر؛ ومن ثقافة لأخرى، ومن فلسفة لأخرى؛ بسبب اختلاف الثقافة المجتمعية والمرجعية الحضارية، أي باختصار بسبب اختلاف الفكر السياسي المنتج لهذه الحقوق.

فتفسير حقوق الإنسان متعلق بالمنظومة الفكرية لا سيما القيم؛ لأن حقوق الإنسان فيها بُعد قيمي فكري، لذلك ينبغي أن لا تتعارض هذه القيم مع الخصوصية الدينية والثقافية والفكرية للمجتمعات، فيتوجب التحفظ على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (المواد أو الفقرات) التي تتعارض مع هذه الخصوصية [٣٣]، وجدلية العالمية والخصوصية في حقوق الإنسان تبين تأثير الفكر السياسي في طبيعة هذ الحقوق وكيفية تفسيرها، فحقوق الإنسان هي ذات صفة خصوصية ولا يمكن لها أن تكون عالمية فقط، وإن كانت العالمية في حقيقتها عولمة؛ لأن الأمم والمجتمعات تختلف فيما بينها، ثقافياً وحضارياً ودينياً، فلكل أمة حضارة وثقافة وقيم خاصة بها وتعد سمتها

وشخصيتها، وعلامة دالة عليها [٣٤]، فعالمية حقوق الإنسان التي يروج لها الفكر السياسي الغربي، تصطدم بالخصوصية الدينية والثقافية والحضارية والطبيعة السياسية والعقائدية (الأيديولوجية) للمجتمعات والدول [٣٥].

وعالمية حقوق الإنسان يُراد بها أن يكون الغرب في مركز الكون سياسياً وثقافياً وحضارياً، وتكون بقية العالم في الأطراف، تدور في فلكها استناداً إلى علاقة المركز بأطرافه، وهي علاقة تركز التبعية للأطراف والسيطرة للمركز، مما يؤدي إلى أحادية ثقافية وفكرية وإلغاء لكل تمايز وخصوصية [٣٦]، فالولايات المتحدة الأمريكية وبموجب العولمة تسيطر على حقوق الإنسان وعلى قيمها وتفسيرها وتضع مدلولاتها وحدودها ومعاييرها وآليات ممارستها؛ على اعتبار إن حقوق الإنسان عالمية [٣٧].

فإنكار خصوصية حقوق الإنسان معناه تسييد الثقافة والفكر السياسي الغربي على الثقافة والأفكار السياسية الأخرى؛ بحجة عالمية حقوق الإنسان، لأن الدور الرئيس في صياغة حقوق الإنسان كان للدول الغربية ولفكرها السياسي الليبرالي، وبهذا هيمنت الثقافة والفكر السياسي الليبرالي الغربي على منظومة حقوق الإنسان؛ بحكم هيمنة الثقافة الغربية وفكرها الليبرالي على النظام الدولي، وهذا ما رفضته الدول الآسيوية والأفريقية وتمسكت بخصوصية حقوق الإنسان وضرورة انسجامها مع القيم والمبادئ المجتمعية الخاصة بكل ثقافة، وبالفكر السياسي الذي تؤمن به المجتمعات والدول [٣٨].

وهذا لا يتعارض مع خصيصة (العالمية)، أي أن حقوق الإنسان عالمية تستهدف البشر جميعاً بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية والعرقية، ولا تتقيد بزمان أو مكان؛ والسبب في عدم التناقض يكمن في إن حقوق الإنسان عالمية في طبيعتها وخصائصها، لكنها في الوقت نفسه نسبية في تفسيرها وممارستها، وهكذا يُوفق فكرياً ومنطقياً، بين خصيصتي العالمية والنسبية اللتين تُعدان من أبرز خصائص حقوق الإنسان، فعالمية حقوق الإنسان في طبيعتها شيء، وادعاء عالمية حقوق الإنسان في التفسير شيء آخر مختلف.

وللأهمية المتزايدة لنسبية حقوق الإنسان وتأثير الفكر السياسي في تفسير هذه الحقوق، اعترفت الأمم المتحدة رسمياً في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ المنعقد في

(فيينا)، بخصوصية حقوق الإنسان، فهي وإن كانت عالمية، فإنها في الوقت نفسه فيها طابع خصوصي، متعلق بالخصوصية الدينية والثقافية والوطنية والخلفيات التاريخية للدول والمجتمعات [٣٩]، كما أن هذه الخصوصية هي جزء من المنظومة الثقافية والحضارية لكل أمة ودولة، وبالنتيجة تتعلق بالهوية، وهي لا تتعارض مع حقوق الإنسان؛ لأن هذه الخصوصية حق من حقوق الإنسان والمجتمع، لهذا فإن كل دولة تُطبق حقوق الإنسان بما يتناسب مع خصوصيتها، شريطة أن لا تُتخذ هذه الخصوصية ذريعة لعدم الالتزام بمنظومة حقوق الإنسان وتطبيقها وحمايتها [٤٠].

وهكذا تختلف الأفكار السياسية في تفسيرها لحقوق الإنسان، وفقاً للمنظومة الفكرية الخاصة بكل فكر سياسي ورؤيته للإنسان والكون والحياة، وهذا يدخل تفسير حقوق الإنسان ضمن الخصوصية الفكرية والثقافية، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان الفردية، فمثلاً حقوق (الحرية، المساواة، العدل، الرأي والتعبير، الحرية الشخصية، حقوق المرأة) تختلف في مفهوماتها ومدلولاتها من فكر سياسي لآخر، فماهيتها في الفكر السياسي الغربي غير ماهيتها في الفكر السياسي الإسلامي، وفي الفكر السياسي الصيني تتخذ ماهية مغايرة، بل في الفكر السياسي الواحد أيضاً تختلف، كما هو الحال في الليبرالية والاشتراكية فيما يتعلق بالفكر السياسي الغربي.

الخاتمة

إن للفكر السياسي تأثير بالغ في حقوق الإنسان، نشأة وصياغة وتفسيراً؛ فالجذور الفكرية لحقوق الإنسان ترجع إلى الفكر السياسي الغربي (الأوروبي)؛ لأن المفكرين السياسيين الأوربيين طرحوا نظريات وأفكاراً عدة حول الإنسان وحقوقه، ساهمت في نشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع الأوربي، فحقوق الإنسان جذورها فكرية؛ لأنها بدأت بوصفها أفكاراً سياسية، ثم تطورت شيئاً فشيئاً مع تطور حركة المجتمع، إذ ظهرت نظريات سياسية أوربية عدة ساهمت في تطور حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لاسيما النظريتان السياسيتان (الحقوق الطبيعية، العقد الاجتماعي).

وللفكر السياسي تأثير في الصياغة القانونية لحقوق الإنسان، فأساس تقسيم حقوق الإنسان على أنواع هو فكري سياسي، يعود إلى الحرب الباردة والصراع الفكري بين المنظومة

الليبرالية والمنظومة الاشتراكية، إذ برزت خلافات جوهرية حول الأساس في الحقوق وأي حقوق لها الأولوية؟، فالمفاهيم الليبرالية لحقوق الإنسان نشأت وتطورت في ظل الفكر السياسي الليبرالي الغربي الذي يرجح الحقوق المدنية والسياسية (الحقوق الفردية) على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحقوق الجماعية)، أما المفاهيم الاشتراكية لحقوق الإنسان فقد نشأت وتطورت في ظل الفكر السياسي الاشتراكي الغربي الذي يرجح (الحقوق الجماعية) على (الحقوق الفردية).

إن حقوق الإنسان على اختلاف أنواعها وتعدادها، لا تُترك فوضى دون أن تُضبط فكرياً وسياسياً ومؤسساتياً، إذ يتدخل النظام السياسي فيها من حيث تنظيمها وتنسيقها وتفسيرها والأولوية فيها، ويثبت ذلك في الدستور، والسبب في ذلك كون هذه الحقوق متناغمة مع ثقافة المجتمع ومعتقداته وقيمه ومبادئه من ناحية، ومع متطلبات النظام السياسي من ناحية ثانية، وكل ذلك يجري وفقاً للعقيدة (الأيديولوجية) السياسية التي يؤمن بها النظام السياسي ويتبناها، فالسلطة السياسية تتحكم في حقوق الإنسان كلها، بل إن حقوق الإنسان لا تكون ذات فائدة وفاعلية إلا إذا كانت ذات مضمون سياسي؛ لأنها حقوق للناس وهؤلاء الناس يعيشون في حكم دولة، فينبغي على هذه الدولة أن تحمي هذه الحقوق وتعززها وتفسرها، وفقاً لفكرها السياسي الذي تتبناه، وتجعله أساساً لسلوكها، وبهذا فقد برهن البحث على صحة فرضيته.

الهوامش:

(١) محمد سبيلا، حقوق الإنسان والديمقراطية، وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، المغرب، ١٩٩٦، ص ص ٢١-٢٢.

(٢) جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ج ٢، ترجمة ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ط ١، ٢٠١٠، ص ص ٤٣٨- ٤٤١.

(٣) محمد سبيلا، حقوق الإنسان والديمقراطية، المصدر السابق، ص ٤٠.

[٤] تشالز آر.بيتز، فكرة حقوق الإنسان، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٥، ص ٥٩.

[٥] عامر حسن فياض، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان، صباح صادق جعفر للنشر، بغداد، ط ١، ٢٠٠٣، ص ص ٨٣-٨٤.

[٦] جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من الدولة المدينة إلى الدولة القومية، ج ٢، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ص ٣١٥.

[٧] منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط ٢، ٢٠١٢، ص ص ٧٦٣-٧٦٥.

[٨] موسى إبراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر الإطلاقية، الليبرالية، القومية، الاشتراكية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط ١، ٢٠١١، ص ص ٧٦- ٧٩.

[٩] حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط ٧، ٢٠١٩، ص ص ٢٩٣-٢٩٤.

[١٠] فضل الله محمد إسماعيل وسعيد محمد عتمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ٢٠٠٦ ، ص ١٦١.

[١١] توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد، هيأة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، أبو ظبي، ط ١، ٢٠١١، ص ص ١٧٥- ١٨٦.

[١٢] جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.، ص ص ٧٥-٧٨.

[١٣] جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنه، تقديم ومراجعة مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧، ص ص ٢٣-٢٤.

[١٤] جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة وتقديم وتعليق عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠١١، ص ص ٩٣-٩٥.

[١٥] المصدر نفسه، ص ص ٩٥-١٠٥.

[١٦] جان جاك روسو، خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر، ترجمة بولس غانم، تدقيق وتعليق وتقديم عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩، ص ص ٤٥-٤٦.

[١٧] ناهدة محمد زبون، تدريس حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان ٣٨-٣٩، ٢٠٠٩، ص ٣٩٩.

[١٨] أماني غازي جرار، الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

[١٩] عبد الباسط عبد الرحيم عباس، أجيال حقوق الإنسان بين الطرح الفكري والسند العملي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد ٣٨، ٢٠١٨، ص ص ٣٠٤- ٣٠٥.

(٢٠) رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان تطورها- مضامينها- حمايتها، د.د.، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ٩٤-٩٧.

(٢١) محمد فائق، الخصوصية والعالمية في حقوق الإنسان، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥، ص ص ٧٠-٧٢.

(٢٢) حافظ علوان الدليمي، حقوق الإنسان، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص ص ٧٨-٧٩.

(٢٣) إعلان وبرنامج فيينا (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣)، منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(٢٤) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٤، ص ص ١٤٦-١٤٧.

(٢٥) تشالز آر.بيتز، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٢٦) إعلان وبرنامج فيينا (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣)، المصدر السابق، ص ١٦.

(٢٧) المواد (٣، ٧، ١٧)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، www.un.org

(٢٨) المادتان (٣، ١٢)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، www.un.org

(٢٩) المادة (١)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، www.un.org

(٣٠) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧٦.

(٣١) محمد سبيلا، حقوق الإنسان والديمقراطية، المصدر السابق، ص ص ٢٩-٣٠.

(٣٢) لين هانت، نشأة حقوق الإنسان، ترجمة فايقة جرجيس حنا، مراجعة محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(٣٣) عماد خليل إبراهيم، إشكالية تدريس حقوق الإنسان على وفق منهجيات الأمم المتحدة، مجلة الرافدين للحقوق، كلية القانون، جامعة الموصل، العدد ٣٢، ٢٠٠٧، ص ص ٢٢٣، ٢٤١.

(٣٤) حميد موحان الموسوي وشذى حسن زلزلة، حقوق الإنسان بين العولمة والعالمية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٧- ١٣٨.

(٣٥) عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان في الإسلام، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ٢٠٠٦، ص ص ١٤٥-١٤٦.

(٣٦) زكي الميلاد، الفكر الإسلامي قراءات ومراجعات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ٢، ٢٠١٢، ص ص ١٣٥-١٣٦.

(٣٧) عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ص ١٨٩-١٩٠.

(٣٨) إيهاب حفظي، حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب، ايترك للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٢، ص ٣٠٠.

(٣٩) إعلان وبرنامج فيينا (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣)، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٤٠) رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص ١٠٠.

قائمة المصادر:

١. محمد سبيلا، حقوق الإنسان والديمقراطية، وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، المغرب، ١٩٩٦.

٢. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ج ٢، ترجمة ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ط ١، ٢٠١٠.

٣. تشالز آر.بيتز، فكرة حقوق الإنسان، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٥.

٤. عامر حسن فياض، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان، صباح صادق جعفر للنشر، بغداد، ط ١، ٢٠٠٣.

٥. جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من الدولة المدينة إلى الدولة القومية، ج ٢، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.

٦. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط ٢، ٢٠١٢.

٧. موسى إبراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر الإطلاقية، الليبرالية، القومية، الاشتراكية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط ١، ٢٠١١.

٨. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط ٧، ٢٠١٩.

٩. فضل الله محمد إسماعيل وسعيد محمد عتمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

١٠. توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد، هيأة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، أبو ظبي، ط ١، ٢٠١١.

١١. جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

١٢. ـــــــ، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنه، تقديم ومراجعة مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧.

١٣. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة وتقديم وتعليق عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠١١.

١٤. ـــــــــــ، خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر، ترجمة بولس غانم، تدقيق وتعليق وتقديم عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩.
١٥. ناهدة محمد زبون، تدريس حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان ٣٨-٣٩، ٢٠٠٩.
١٦. أماني غازي جرار، الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٩.
١٧. عبد الباسط عبد الرحيم عباس، أجيال حقوق الإنسان بين الطرح الفكري والسند العملي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد ٣٨، ٢٠١٨.
١٨. رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان تطورها- مضامينها- حمايتها، د.د.، بغداد، ٢٠٠٥.
١٩. محمد فائق، الخصوصية والعالمية في حقوق الإنسان، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥.
٢٠. حافظ علوان الدليمي، حقوق الإنسان، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨.
٢١. إعلان وبرنامج فيينا (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣)، منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ٢٠١٣.
٢٢. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٤.
٢٣. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، www.un.org
٢٤. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٥. لين هانت، نشأة حقوق الإنسان، ترجمة فايقة جرجيس حنا، مراجعة محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٣.
٢٦. عماد خليل إبراهيم، إشكالية تدريس حقوق الإنسان على وفق منهجيات الأمم المتحدة، مجلة الرافدين للحقوق، كلية القانون، جامعة الموصل، العدد ٣٢، ٢٠٠٧.
٢٧. حميد موحان الموسوي وشذى حسن زلزلة، حقوق الإنسان بين العولمة والعالمية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩.
٢٨. عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان في الإسلام، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ٢٠٠٦.
٢٩. زكي الميلاد، الفكر الإسلامي قراءات ومراجعات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ٢، ٢٠١٢.

٣٠. عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.
٣١. إيهاب حفظي، حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب، ايترك للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٢.

References

1. Universal Declaration of Human Rights, official WEBSITE of the United Nations www.un.org
2. Vienna Declaration and Programme (World Conference on Human Rights 1993), Publications of the Office of the High Commissioner for Human Rights, United Nations, 2013.
3. Amani Ghazi Jarrar, Intellectual Trends for Human Rights and Fundamental Freedoms, Wael Publishing and Distribution House, Amman, 1st ed., 2009.
4. Ihab Hafi, Human Rights between Islam and the West, Iterprinting and Publishing, Cairo, 1st ed., 2012.
5. Charles R. Betts, The Idea of Human Rights, Translated by Shawki Jalal, National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 2015.
6. Thomas Hobbs, Leviathan The Natural and Political Origins of State Power, Translated by Diana Harb and Bushra Saab, Review and Present edited by Radwan Al Sayed, Abu Dhabi Heritage And Culture (Kalma), Abu Dhabi, 1st ed., 2011.
7. Jean Tousher, History of Political Ideas from the Renaissance to the Age of Lights, part II, Translated by Naji Al-Darwasha, Dar al-Genesis for Writing, Translation and Publishing, Damascus, 1st ed., 2010.

8. Jean-Jacques Rousseau, Speech on the Origin and Foundations of Human Inequality, translated by Paul Ghanem, Audit, Commentary and Presentation by Abdelaziz Labib, Arab Translation Organization, Beirut, 1st ed., 2009.
9. ———————————————————————————, in the Social Contract or Principles of Political Law, Translated, Presented and Commented by Abdelaziz Labib, Arab Translation Organization, Beirut, 1st ed., 2011.
10. Jean-Jacques Chevalier, History of Political Thought from the Debtor State to the Nation, part II, translated by Mohamed Arab Sassila, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1st ed., 1985.
11. John Locke, Civil Government, Translated by Mahmoud Shawky Al-Kayal, National Printing and Publishing House, Cairo, N.D.
12. ————————, Letter of Tolerance, translated by Mona Abu Sneh, presented and reviewed by Mourad Wahba, Supreme Council of Culture, Cairo, 1st ed., 1997.
13. Hafiz Alwan al-Dulaimi, Human Rights, Dar Al-Sanhouri, Beirut, 2018.
14. Hamid Mohan Al-Musawi and Shatha Hassan Zalzala, Human Rights between Globalization and Globalism, Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriyah University, Al-Mustansiriyah University, Issue 27, 2009.

15. Horia Tawfiq Mujahid, Political Thought from Plato to Mohamed Abdo, Anglo-Egyptian Library, Cairo, i7, 2019.
16. Riad Aziz Hadi, Human Rights Development - Contents - Protection, N.D., Baghdad, 2005.
17. Zaki Al-Ayd, Islamic Thought Readings and Reviews, Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2nd ed., 2012.
18. Amer Hassan Fayyad, Systematic Introduction to Public Opinion and Human Rights, Sabah Sadiq Jaafar Publishing, Baghdad, 1st ed., 2003.
19. Abdul Basit Abdul Rahim Abbas, Generations of Human Rights Between Intellectual Presentation and Practical Support, Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Faculty of Law, Kufa University, Issue 38, 2018.
20. Abdullah bin Al-Sheikh al-Mahfouz bin Bayeh, Remote Dialogue on Human Rights in Islam, Obeikan Publishing and Distribution, Riyadh, 1st ed., 2006.
21. Abdul Wahab Al-Masiri and Fathi Triki, Modernity and Postmodernism, Dar al-Fikr, Damascus, 2003.
22. Emad Khalil Ibrahim, The Problem of Teaching Human Rights according to UN Methodologies, Rafidain Law Journal, Faculty of Law, Mosul University, Issue 32, 2007.
23. Fadlallah Mohammed Ismail and Saeed Mohammed Atman, Natural Law Theory of Western Political Thought, Library of The Garden of Knowledge, Alexandria, 2006.

24. Kamal Al-Manoufi, Introduction to The Curriculum and Methods of Research in Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2006.
25. Lynn Hunt, Human Rights Genesis, Translated by Fayqa Gerges Hanna, Review by Mohamed Ibrahim Al-Jundi, Arabic Words for Translation and Publishing, Cairo, 1st ed., 2013.
26. Mohamed Spila, Human Rights and Democracy, Sail Agency for Information and Communication Services, Morocco, 1996.
27. Mohammed Abed al-Jabri, Democracy and Human Rights, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 3rd ed., 2004.
28. Mohammed Faeq, Privacy and Universality in Human Rights, in: Burhan Ghalioun et al., Human Rights Global, Islamic and Arab Visions, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st ed., 2005.
29. Munther Al-Shawi, Philosophy of the State, Memory for Publishing and Distribution, Baghdad, 2nd ed., 2012.
30. Musa Ibrahim, Modern and Contemporary Political Thought, Liberalism, Nationalism, Socialism, Dar al-Manhal, Beirut, 1st ed., 2011.
31. Nahda Mohammed Saban, Teaching Human Rights and Public Freedoms, Political Science Journal, Faculty of Political Science, Baghdad University.